

## واقع الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية مع اشارة خاصة للعراق

أ.م.د. مناضل عباس حسين الجواري

جامعة كربلاء // كلية الإدارة والاقتصاد

### الملخص

هناك فجوة معلوماتية واسعة بين منظومة الاقطار العربية والاقطار المتقدمة ذلك ؛كون الاقطار العربية لاتمتلك المقومات الاساسية وركائز الاقتصاد المعرفي فحسب بل المعرفة بكل اشكالها اشكالها وانواعها ،والسبب في ذلك هو لعدم مرونة أنظمة التعليم وتخلفها بعيدا عن المعرفة والتكنولوجيا واساليبها ،وكذلك ضعف او غياب لعوامل البنية التحتية للمعلومات في الاقطار العربية وضعف الانفاق على التعليم والبحث والتطوير وجمود السياسات التعليمية فيها ،اضف إلى ذلك عدم وجود بيئة اقتصادية ملائمة تحتضن المعرفة واساليب الانتاج المتطورة،ان الاقتصاديات الريعية التي تمتاز بها الاقتصاديات العربية واختلال بل واعوجاج هياكل الانتاج واختلال هيكل الصادرات وضعف القدرة التنافسية لهذه الصادرات وعدم اتسامها بالتنوع كذلك غياب الاستثمار في صناعة المعلومات والاتصالات ،جعل هذه البلدان تصطدم بصعوبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،إذ إن اقتصادها لا يؤهلها لاعتماد المعرفة وتطبيقها ،والعراق واحد هذه البلدان امسى معتمدا على العوائد النفطية لتمشية متطلبات الاستهلاك المحلي على حساب الاستثمار ومنه الاستثمار المعرفي وان الاقطار العربية متباينة من حيث التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وبدرجات متفاوتة .

### Abstract:

There is a gap informative and wide between the United Arab countries and diagonals advanced by the fact that the Arab countries for not possess the basic components and the pillars of the knowledge economy and even Almarafha all forms and types , and the reason for this is the lack of flexibility Systems Education and underdevelopment away from the knowledge, technology and tactics , as well as the weakness or absence of factors, information infrastructure in Arab countries and weak spending on education, research and development, and the rigidity of educational policies which , Add to this the absence of favorable economic environment embraces the knowledge and methods of advanced production , the economies of the rentier which is distinguished by the Arab economies and the disruption and even warp production structures and the disruption of the structure of exports and weak competitiveness of these exports and not that they involved diversity as

well as the absence of investment in information and communication industry. make these countries collide difficulties shift towards knowledge-based economy , because the economy to Aaahlha for the adoption and application of knowledge , and Iraq , as one of these countries AMSA dependent on oil revenues to walk the requirements of domestic consumption at the expense of investment and from investment knowledge and Alaqtara to Arab mixed in terms of the trend towards knowledge-based economy.

#### المقدمة: introduction

كنقطة بدء ولاغراض البحث الاكاديمي الخاص بالاقتصاد المعرفي (Knowledge economics) لابد لنا من الاشارة إلى أن تحول الدول والافراد والمجتمعات نحو المعرفة يتطلب تفاعلا بين التغيير التكنولوجي بما يشمل من تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المواد وغيرها وكذلك إلى تحرير للتجارة وتدويل لانظمة الانتاج وكذلك إلى تحرير حركة رؤوس الاموال في النظام الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب إلى اعادة هيكله الاقتصاد والانتاج والطاقة والمواصلات وبقية الانشطة، إذ تُعد المعرفة (knowledge) في الوقت الراهن من الموارد المهمة للنمو الاقتصادي بل ومن التطبيقات المعتمدة في ميدان الاقتصاد بصفة عامة، الذي امتدت انشطته إلى البيئة الرقمية ( digital environments )المصاحبة لسيادة البنية الشبكاتية في مجتمع المعلومات والمعرفة، وقد اسهمت زيادة مكانة المعرفة واهميتها في بيئة مفعمة بالتحديات وتوفر فرص عديدة لبلوغ مراتب متقدمة وغايات عظمى في دفع اصحاب القرار ( decision I makers ) في العالم العربي نحو تبني استراتيجيات جديدة للتعويض عن الفرص الفائتة والاشواط الطويلة لترسيخ مكانة هذا العالم على ارض المجتمع الرقمي المعاصر بقفزات نوعية تدعمها القدرات الفائقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Technology of informations and communications)التي باتت تسابق الزمن وتمنح المجتمعات المعاصرة اسسا جديدة للتنافس الرقمي (1)، وما تقرير التنمية الدولية عام 1999-1988)حول مسألة المعرفة والنمو الا محاولة جادة لبيان سبل تقليص الفجوة الرقمية بين بلدان العالم المختلفة (2)،ومنذ ذلك الوقت اصبح موضوع تقليص الفجوة الرقمية هدفا لوكالة التنمية العالمية، وفي كثير من الاقتصادات الوطنية التي ترنو الدخول إلى بيئة الاقتصاد المرتكز إلى المعرفة (economy based knowledge) وترسيخ المنظمات الدولية والحكومة الالكترونية لكي تتأهل للانساب إلى مجتمع المعلومات المعاصر (3)، إذ يتطلب اجراء تغييرات ناجحة في الهياكل والمؤسسات المختلفة جهدا كبيرا من الحكومات والدول اعتمادا على التطور التكنولوجي، ومن هذه المؤسسات ما هو معنى بالاقتصاد والتجارة والحكم والتعليم والثقافة، ولذلك يتطلب الوضع الجديد للنشاط الاقتصادي القائم على المعرفة والتكنولوجيا من صانعي القرار ادراكا واضحا للصلة القائمة بين التغييرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا السياق اعد الباحث دراسته حول واقع المعرفة في الاقتصادات العربية مع اشارة خاصة للعراق، فالمعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع والصفة الاساسية للمجتمع الانساني الراهن ومن خلالها تحققت معظم التحولات



العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة (4) ، إذ إنه يبدو من الواضح ان الشكل الجديد لتطور المجتمعات يعتمد من ناحية نفوذه وسيطرته على المعرفة وكفاءة انظمة المعلومات (informations systems) حيث يتعاظم دور صناعة المعلومات كركيزة اساسية في بناء الاقتصادات الحديثة تتعزز فيه الانشطة المعرفية كي تكون اكثر حساسية وتأثيراً في منظومة الانتاج الاجتماعي ، ويصبح الاقتصاد القائم على المعرفة هو اقتصاد معتمد على قوة العمل المتخصصة والمؤهلة في مختلف ميادين الحياة إلى جانب انتقال التنظيم الاقتصادي من الاعتماد على انتاج السلع إلى انتاج الخدمات ، فالاقتصاد المعرفي يقوم على استخدام المعرفة والمعلوماتية بشكل واسع في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي (5)، فامتلاك المعرفة بشكل صحيح واستثمارها بابعادها الدقيقة من خلال تكثيف استخدام المهارات وادوات المعرفة الفنية والابتكارية لابد ان يشكل اضافة جديدة للاقتصاد الوطني في زمن التغير المتسارع والانفتاح وتغير الاهمية النسبية لقوى الانتاج والاستخدام الامثل للمعلومات بمعدلات سريعة.

#### اشكالية البحث:

يعالج البحث الاشكالية الآتية:

(تعاني معظم دول العالم وخاصة النامية منها كالعراق من افتقارها الشديد للتعامل مع الانظمة المعلوماتية والاقتصاديات القائمة على التقانة والمعرفة التكنولوجية واستعمالها وتطويعها في الانشطة الاقتصادية المختلفة مقارنة بالدول المتقدمة إذ يوفر التقدم التقني الهائل تشكيله غير مسبوقه من المنتجات والخدمات المعرفية القائمة على المعرفة مما جعل مجموعة البلدان النامية والعربية ومنها العراق تتطلع بشدة لنيل هذا الانجاز.

#### اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من الدور الفاعل للمعرفة في الاقتصادات الوطنية للبلدان وتنميته للأفراد والمجتمعات والدول والانظمة التعليمية والتجارة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الابتكارات والابداعات ورفع الانتاجية وغيرها من الانشطة ، مما يتطلب نظرة جديدة في التوجهات نحو اقتصاد قائم على المعرفة

#### هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع المعرفة في الاقطار العربية مع اشارة خاصة للعراق واستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي فيما يخص تحوله نحو الاقتصاد المعرفي للوقوف عن مدى توفر الامكانيات والمقومات الكامنة لديه والتي تؤهله لهذا التحول.

#### فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين:

- ١- ان الاقتصاد المعرفي نمط اقتصادي جديد .
- ٢- ان تحول البلدان العربية ومنها العراق من اقتصادات ريعية إلى اقتصادات قائمة على المعرفة أمر ممكن ، إذ إن هناك عوامل امكانات نسبية تمكنها من التحول مقارنة بالبلدان المتقدمة.

#### اسلوب البحث:

لقد وجد الباحث ان الاسلوب الوصفي هو الافضل لتحديد مفهوم الاقتصاد المعرفي واهميته في البلدان العربية فضلا عن استخدام المنهج التحليلي لبيانات الجداول للوقوف على مدى قدرة هذه البلدان ومنها العراق على التحول نحو الاقتصاد المعرفي والاستفادة من تجارب الدول الاخرى.

### هيكلية البحث:

للملاحظة العلمية بموضوع البحث توجبت دراسته على النحو الآتي:

المحور الأول: مدخل نظري وأكاديمي للاقتصاد المعرفي ( overview ).

المبحث الأول: الاقتصاد المعرفي، سماته وبعض المصطلحات المرتبطة به.

المبحث الثاني: المشاكل والعقبات التي تحول دون تحول البلدان النامية نحو الاقتصاد المعرفي .

المبحث الثالث: واقع المعرفة في الاقطار العربية.

المحور الثاني: امكانيات تحول العراق إلى الاقتصاد المعرفي.

المبحث الأول: سمات البنية الاقتصادية في العراق.

المبحث الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لامكانية تحول العراق نحو الاقتصاد المعرفي.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

لابد من ذكر بعض الدراسات السابقة كاستعراض مرجعي للاقتصاد المعرفي نذكر منها مثلاً:

1- مراد عله، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة-دراسة نظرية تحليلية -الجزائر( 2006 )، توصل فيها ان المعرفة موجود اساسي و مورد مهم من الموارد الاقتصادية بل هو المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، وان التراكم المعرفي يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة عند افراد المجتمع.

2- د.حنان الصادق، ادارة المعرفة وتنمية القيادات الادارية، اكااديمية الدراسات العليا (ليبيا)، ( 2010 )، توصلت فيها ان للمعرفة دوراً أساساً في تطوير وتنمية القيادات الادارية بمختلف مستوياتها، وان ادارة المعرفة من الاركان الهامة في تطوير العمل التنظيمي.

3- اروى ابو بكر مبارك، اقتصاد المعرفة وتأثيره في تغيير البيئة الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، ( 2006 )، توصلت فيها بوجود علاقة تبادلية بين البيئة الاقتصادية والاجتماعية من جهة والمعرفة من جهة اخرى، اذ ان الارتقاء في مستوى المعرفة يخلق مستويات بشرية عالية القدرة والمهارة.

4-Syed Mel Shahed, knowledge economy in india and the growth of knowledge management, university of jammn , 2003.

توصل إلى ان المعرفة ذات اهمية متزايدة كمصدر للثروة على صعيد كل المستويات الاقتصادية، وان الصناعات القائمة على المعرفة هي ذات قدرة تنافسية وان المعرفة هي المصدر الوحيد للقدرة التنافسية للمنتجات.

5- د.خالد مصطفى قاسم، استراتيجيات الاقتصاد المعرفي للصناعات المعرفية، الاسكندرية، مصر . جامعة الدول العربية .

توصل إلى ان من الاهمية بمكان بناء استراتيجيات للاقتصاد المعرفي، اذ يمكن للاقتصادات العربية ومن خلال التطوير المستمر للصناعات العربية الاستفادة من ذلك، إذ إن الصناعات المحورية تقوم على مجموعة من العلاقات السببية والدائرية و هذه الاستراتيجيات تقوم على تنمية الكوادر البشرية والمنشآت والبيئة المحيطة وصولاً للتنمية المستدامة.

## المحور الأول: مدخل نظري وأكاديمي

المبحث الأول الاقتصاد المعرفي ، سماته وبعض المفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني: المشاكل والعقبات التي تحول دون تحول البلدان النامية نحو الاقتصاد المعرفي .  
المبحث الثالث: واقع المعرفة في الاقطار العربية .

المبحث الأول : الاقتصاد المعرفي سماته وبعض المفاهيم المرتبطة به:

هناك تسميات عدة تدل على الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي والسبراني والافتراضي والاقتصاد الالكتروني واقتصاد الوب(Web ) والاقتصاد اللاملموس وحتى اقتصاد الانتباه(6)، في حين يرى اخر ان الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تشكله المعرفة جديدا في مجالاته والياته ونظمه كنظم الانتاج المعرفية والتسويق المعرفية والتمويل المعرفية فهو اقتصاد قائم على الوعي الادراكي وامتلاك زمام صنع المستقبل( 7 )، وهناك من يرى ايضا بان الاقتصاد المعرفي هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على خلق وتقييم المعرفة وهو نظام للاستهلاك والانتاج يستند على رأس المال الفكري بشكل كبير ( 8 )، ويرى (Walter W.Powell and Kaisa snellman) بان الاقتصاد المعرفي هو الانتاج والخدمات التي تقوم على الانشطة كثيفة المعرفة التي بدورها تساهم في تسارع وتيرة التقنية والتقدم العلمي ( 9 )، ويعرف الباحث الاقتصاد المعرفي: بانه الاقتصاد الذي يستخدم الجوانب المعرفية كلها وتطويعها لرفع مستوى اداء المتغيرات الاقتصادية وتحديثها ورفع كفاءتها في الحاضر والمستقبل، ويتسم الاقتصاد المعرفي ببعض الخصائص منها ان المسافات لا تشكل أي عائق امام عملية التنمية الاقتصادية او الاتصال او التعليم او نجاح المشروعات او الاندماج الكامل وان المعرفة متاحة امام جميع الافراد وبشكل متزايد وان كل فرد في المجتمع ليس مستهلكا بل مبتكرا وصانعا(10 ) وان الاقتصاد المعرفي اقتصاد منفتح على العالم ولا يوجد اقتصاد يمكنه احتكار المعرفة دون ان يستورد المعارف من الاخرين(11)، ويرى العالم ( R.Grant ) ان خصائص الاقتصاد المعرفي تكمن في الاتي: ( 12 ):

1-ان المعرفة هي العامل الاساس في الانتاج مقارنة بالارض في الاقتصاد الزراعي ورأس المال في الاقتصاد الصناعي.

2- انه يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات تهيمن الخدمات على مخرجاته وافكاره واللاملموسات على مدخلاته.

3-انه مترابط وشبكي بسبب تطور وسائل الاتصال السريعة والهواتف النقالة.

4-انه رقمي حيث ان رقمنة المعلومات لها تأثير كبير في السعة التخزينية للمعلومات.

5-انه افتراضي تتلاشى فيه الحدود بين العالم الحقيقي والخيالي، وامكانية تحول العالم الحقيقي نحو الافتراضية (المنظومة الافتراضية).

وهناك بعض المفاهيم ذات العلاقة ارتبطت بالاقتصاد المعرفي نذكر منها:

1-المعرفة : (Knowledge): هي معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة (13).



- 2- مجتمع المعلومات (informatics society): هو ذلك المجتمع الذي يقوم اساسا على نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (14).
- 3- البيئة الرقمية (digital environment) وتنطوي تحت قراءة الاتجاه المستمر والمتدفق للاستخدام الآلي في انجاز الانشطة المختلفة للانسان في مجتمع لاورقي (المجتمع اللاورقي) او المجتمع الرقمي (15).
- 4- صناعة المعلومات (informatics technology): وهي عملية استخدام ادوات التطور التكنولوجي ومزايا التقنية الحديثة لخلق منافع او انجاز مهام سريعة لخدمة اطراف متعددة (16).
- 5- المعلومات (informatics): هي معطيات تم تسجيلها او تصنيفها او تفسيرها ووضعها في اطار عمل معين (17).
- 6- نظم المعلومات (informatics systems): مجموعة من الاجراءات المنظمة التي توفر المعلومات لاغراض صنع القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية (18).
- 7- راس المال الفكري: وهو مجموع النواتج الصناعية (البرمجيات، الملكية الفكرية، المنهجيات، والموهبة) (راس المال البشري) والعلاقات بالعملاء (19).

### المبحث الثاني: المشاكل والعقبات التي تحول دون تحول البلدان النامية (والعربية) نحو الاقتصاد المعرفي :

ان الدول النامية في سعيها لاكتساب المعرفة والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي تتعارض مع مشكلة عدم كفاءة انتشار المعرفة وكيفية استخدامها، فاذا كانت الموارد الرأسمالية يمكن التحكم بها سياسيا فان الموارد المعرفية لاتخضع لهذا التحكم بل يتم نشرها من خلال الافراد والمجتمعات والدول، اذ ان تدفق المعلومات والافكار التكنولوجية وفق مفهوم النظام الاقتصادي الجديد يعد عامل ارتقاء بمستوى الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات في الاسواق الدولية، ان استخدام المعلومات وتطويرها في البلدان العربية لايقف عند اجراء تغييرات في البنية الاساسية والاتصال بالانترنت بل اعتماد السياسات والاستراتيجيات الوطنية والاقليمية المناسبة وتطوير التطبيقات التي تتلاءم وخصوصيات المنطقة ورفع قدرات الافراد والمؤسسات (20)، فهذه الدول لديها مستويات منخفضة للانفاق على المعرفة والبحث والتطوير والهيكل الداخلية والعمليات التي ترفع من القدرة التنافسية للمنتجات عالميا، وقصور في قدرات الافراد والشركات الامر الذي ينعكس سلبا على الاداء الكلي للاقتصاد، فهذه القدرات لازالت تعطي حيزا كبيرا للمؤسسات على حساب اللامؤسسات ( الابتكارات والتجديدات وبراءات الاختراع مثلا ) التي تدخل المعرفة تحت مظلتها، وهناك بعض العوامل المحددة للمعلومات في الاقطار العربية مثل الفجوة الاقتصادية بين الاقطار العربية وتباين الموارد والاختلاف الشديد في الكثافة السكانية وتباين المستويات التقنية والمعلوماتية والمعرفية ونمو عمليات الاستثمار التجارية وضعف المنظمات المتخصصة في مجال المعلومات والانترنت (21)، ان عدم توجه الاقطار العربية نحو الاقتصاد الجديد جعلها تعيش في ديمومة من المشاكل مثل المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي وارتفاع البطالة وانخفاض في القيمة المضافة للمنتجات وهجرة العقول والكفاءات فضلا عن ضعف هيكل الصادرات واختلالها وغيرها من المشاكل، إذ إن نظرية النمو الجديدة (New economic theory)

ترى بان النمو الاقتصادي مبني على المعرفة التي هي بدورها شكلا من اشكال رأس المال وان التكنولوجيا الجديدة ماهي الاسلسلة من الابتكارات المؤدية لتزايد هذا النمو وان هناك علاقة تبادلية بين الاستثمار والتكنولوجيا حيث ان التكنولوجيا تزيد من عائد الاستثمار والاستثمار يزيد من نمو التكنولوجيا وان الاستثمار في البحث والتطوير (R . D) مرتبط ايضا بحقوق الملكية الفكرية او مايسمى رأس المال الفكري كمتغير يطرح نفسه في هذا التحليل، يمكن محاكاة هذا التوجه رياضيا بالمعادلات الآتية (22):

$$Y=A \cdot K \dots\dots\dots(1)$$

$$\alpha y/y=Aa/a+\alpha k/k \dots\dots\dots(2)$$

$$\alpha k=sy \dots\dots\dots(3)$$

$$\alpha y/y=Aa/a+sA \dots\dots\dots(4)$$

حيث ان:

K: رأس المال.

$\alpha k$ : نمو راس المال.

A: المستوى التكنولوجي والمعرفي.

$\alpha A$ : النمو التكنولوجي.

Y: الناتج المحلي الاجمالي.

AY: نمو الناتج.

ان الاقطار العربية لاتمتلك المقومات الاساسية للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي والتي حددها البنك الدولي (WB) بما يلي:

- 1- درجة مرونة النظام التعليمي: حيث ان النظام التعليمي لايتسم بالمرونة الكافية لمواكبة التغيرات التكنولوجية العالمية.
  - 2- البنية التحتية للابتكار(بنية تحتية ديناميكية)(معلوماتية ،لغوية):اذ ان معظم البلدان العربية تفتقر لعوامل البنية التحتية للمعلومات بل وضعف في قاعدة المعلومات واجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  - 3- نظام ابتكاروطني فعال NIS :اذ تنسم الاقطار العربية ضمن مجموعة البلدان النامية بضعف في نظم الابتكارات الجديدة وبراءات الاختراع اذا ما قورنت مع الاقطار المتقدمة.
  - 4- بيئة اقتصادية ومؤسسية ملائمة: فالاقطار العربية لاتتمتع ببيئة اقتصادية ملائمة تحتضن الانظمة المعلوماتية والمعرفية ،اذ ان اقتصاداتها (ريعية اولية ) لاتقوم على أسس الاستثمار المعرفي في الانشطة.
- المبحث الثالث: واقع المعرفة في الاقطار العربية:

تمتاز البلدان النامية ومنها الاقطار العربية بوجود فجوة معلوماتية كبيرة اذا ما قورنت مع الاقطار المتقدمة، اذ تشير احصائيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ( ESCAW ) ان نسبة عدد الهواتف النقالة ( لكل مائة شخص) في مجموعة الاقطار العربية و كاحد المتغيرات الرقمية كانت في الامارات العربية المتحدة ( 41.79 ) كمرتبة اولى تليها البحرين ب( 30.5 ) ثم الكويت ( 24.4 ) ولبنان ( 19.96 ) واخيرا اليمن ( 0.17 )، بينما تشير الاحصائيات ذاتها ان نسبة عدد المتصلين بالانترنت كانت ( 33 ) في الامارات العربية المتحدة كاعلى نسبة تليها البحرين( 10.1 ) ثم قطر ( 9.8 ) ولبنان ( 9 ) والكويت ( 8.1 ) بينما كانت اقل النسب في اليمن ( 1.1 ) (23)، وبالنسبة للانفاق على التعليم فان الاقطار العربية ليس بالمستوى المطلوب لانفاق على التعليم اذا ما قورنت بالاقطار المتقدمة ،فقد بلغت نسب الانفاق على التعليم (كنسبة من الدخل القومي )

في الاقطار العربية (4.6 % ) عام (1980 ) و (5.5 % ) عام (1985 ) و (5.6 % ) عام (1990 ) و ايضا عام (1995 ) بينما وصلت نسب الانفاق الى (5.7 % ) عام (2000 )، وكما توضحه معطيات الجدول (1) الاتي:  
جدول (1): الانفاق على التعليم (كنسبة من الدخل القومي) في الاقطار العربية والمتقدمة (1980-2000)

الدولة	1980	1985	1990	1995	2000
الدول المتقدمة	6.1	6.1	6.3	6.5	6.5
اميركا الشمالية	7	6.8	7.1	7.2	7.5
الدول النامية	3.8	4	4	4.1	4.1
الدول العربية	4.6	5.5	5.6	5.6	5.7
العالم	5.6	5.7	5.9	6.1	6.2

المصدر: المجموعات الاحصائية لليونسكو لسنوات مختلفة

جدول (1-أ): الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عينة مختارة من الاقطار المتقدمة لعام 2009:

الدولة	الانفاق على التعليم %
ايطاليا	9.1
صربيا	9.5
الجمهورية التشيكية	9.8
هنكاريا	10
فرنسا	10.4
اسبانيا	10.8
المملكة المتحدة	11.3
بلغاريا	11.3
السويد	13.2

source: World Bank Report 2010

حيث ان اعلى نسبة للانفاق على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) لعام 2006 كانت في السويد وبلغاريا والمملكة المتحدة ثم تليهم باقي الدول في الجدول المذكور.  
ومن ناحية الانفاق على البحث والتطوير فان الاقطار العربية تمتاز بمستويات منخفضة من الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فقد اشار تقرير اليونسكو لعام 2010 ان الانفاق على البحث والتطوير في مجموعة الدول العربية الاسيوية بلغ (5.1 % ) من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2002-2007) مقابل (0.3%-0.4%) في الدول العربية الافريقية للفترة نفسها مقارنة بالانفاق على البحث والتطوير في اسرائيل الذي بلغ ما بين (4.6%-4.8%) خلال عام 2006 فقط بينما كان في مصر لايتجاوز 0.23% وقطر تخطط ان يكون 2.8% والمملكة العربية السعودية (0.05 % ) (22)، اما من حيث الانفاق على البحث والتطوير (R&D) (كنسبة من الدخل القومي) فان اعلى نسبة للانفاق كانت في مصر، (0.4)، (0.37)، (0.37) للاعوام 1985 و 1992 و



1996 على التوالي تليها الكويت (0.9) و (0.22) عام 1985 و عام 1992 على التوالي أيضا، بينما كانت المغرب بالمرتبة الثانية بعد مصر عام 1996 إذ بلغت نسبة الانفاق فيها (0.24) انظر الجدول (2) الاتي:  
جدول(2): الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الدخل القومي في الاقطار العربية (1985-1996)

الدولة	1985	1992	1996
الاردن	0.3	0.31	0.31
الامارات	0.3	0.03	0.03
البحرين	0.3	0.04	0.07
تونس	-	0.12	0.15
السعودية	0.1	0.11	0.15
الجزائر	-	0.07	0.21
السودان	-	0.07	0.21
سورية	-	0.01	0.15
الصومال	-	-	-
سلطنة عمان	-	0.05	0.8
قطر	0.04	0.06	0.07
الكويت	0.9	0.22	0.04
لبنان	0.1	0.04	0.05
ليبيا	0.4	0.04	0.05
مصر	0.45	0.37	0.37
المغرب	-	0.25	0.24
اليمن	-	0.6	0.22

المصدر: صبحي القاسم. نظم البحث والتطوير في البلدان العربية، اليونيسكو، القاهرة، 1999  
وهناك مؤشر معرفي اخر هو عدد العلماء حيث ان نصيب البلدان النامية والعربية قليل منه عند اجراء المقارنة الدولية فقد بلغت نسبة عدد العلماء والفنيين والمهندسين في الدول المتقدمة 88.8% لعام 1980 بينما كانت في البلدان النامية 11.2% وفي الدول العربية 0.9% للعام نفسه، وفي عام 1985 كانت النسبة 87.1% في الاقطار المتقدمة و(12.9%) و(1.1%) في البلدان النامية والعربية على التوالي، اما في عام 1990 فكانت النسبة 85.5% في الدول المتقدمة و(14.5%)، (1.5%) في البلدان النامية والعربية على التوالي (24) وهناك مؤشر اخر هو هجرة الكفاءات حيث ان هجرة الادمغة والكفاءات في الاقطار العربية للخارج اثر سلبا على توجهه نحو الاقتصاد المعرفي ورصيد التراكم المعرفي لديها، إذ إن هناك أعداداً لا يستهان بها من الكفاءات العربية خارج اوطانها (في الدول المتقدمة) وان معدل النمو السنوي للهجرة إلى هذه الدول مرتفع قياسا بمعدل الهجرة إلى البلدان النامية، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول (3) :معدل النمو السنوي لهجرة الكفاءات في الدول المتقدمة والنامية والعالم للفترة (1980-1990 ) و(1990-2000) :

الدولة	1980-1990	1990-2000
العالم	4.43	1.28
الدول المتقدمة	6.5	2.1
الدول النامية	2.13	0.05

Source: Dhananjayan siskandarajah ,institute of public policy Reeach ,September ,2005,p3.

اما فيما يخص مؤشر النشر العلمي في الاقطار العربية فقد بلغ عدد البحوث العلمية المنشورة (26) بحثا لكل مليون فرد عام 1995 مقارنة بعدد البحوث العلمية في الاقطار المتقدمة ،840 في فرنسا و 1252 في هولندا و 878 في سويسرا، في حين ان عدد المؤسسات العلمية التي نشرت اكثر من 50 بحث 26 مؤسسة للعام نفسه ،والتي نشرت اكثر من 200 بحث خمسة مؤسسات (24) وتعد براءات الاختراع من المؤشرات المعرفية المهمة اذ امتازت الاقطار العربية بضعف كبير في هذا المؤشر مقارنة بالمتقدمة ،اذ بلغ عدد براءات الاختراع للمدة (1980-2000) ( 171 ) في السعودية، 15 في الاردن ، 32 في الامارات ، 52 في الكويت، 5 في عمان ، 77 في مصر و 2 في اليمن مقارنة (16328) في كوريا و(7652) في اسرائيل( 25 ) .

### المحور الثاني: امكانيات تحول العراق إلى الاقتصاد المعرفي

المبحث الاول: واقع البنية الاقتصادية في العراق وسماتها الاساسية

المبحث الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لامكانية تحول العراق نحو الاقتصاد المعرفي

المبحث الاول: واقع البنية الاقتصادية في العراق وسماتها الاساسية:

#### تمهيد:

في هذا المبحث نحاول تحليل البنية الاقتصادية في العراق للحكم فيما اذا كانت هذه البنية الاقتصادية مناسبة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي من عدمه، اذ ان من بين المقومات الاساسية للاقتصاد المعرفي وشروطه هو وجود بيئة اقتصادية ملائمة وقوية يتم الاستناد عليها في التحول، والمعروف ان تركيبة الاقتصاد العراقي انه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط لتوليد وكسب العملة الصعبة وان الانتاج المحلي لايسد الطلب الامر الذي فتح الباب على مصراعيه امام الاستيراد خصوصا بعد (2003)، وانه يتصف بما يسمى اصطلاحا ظاهرة المرض الهولندي وفحواه ان ارتفاع عائدات البترول في ظل عدم فعالية السياسة المالية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية وارتفاع اسعار الصادرات ،وان هذا الاقتصاد استهلاكي معتمد على الاستيراد ،ومختل في الهيكل الانتاجي وهيكل الصادرات وغياب للتنوع (diversification) بل واقتصاد مشوه لا ترتبط عوائد البترول فيه باقامة الصناعات المحورية ذي القدرة التنافسية العالية والمحتوى التكنولوجي



الكبير الذي ينسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، وسنحاول تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي وكما يأتي:

المبحث الاول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البنية الاقتصادية في العراق (البنية الاقتصادية الملائمة):  
1- القيمة المضافة الصناعية (A.V):

انخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العراق من (957.06) مليون دينار عام 1990 إلى 560.8 مليون دينار عام 1995 بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق انذاك، ثم عادت الارتفاع لتصل 1099.8 مليون دينار عام 2003، انظر جدول (4) وعلى صعيد المساهمة النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت نسبة هذه المساهمة بين (3.59% - 0.90%) للفترة (1990-2009) ، وان ادنى نسبة للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي كانت عام (2000) وبالباقي (0.90%) بينما اعلى قيمة للمساهمة كانت عام (1990) وبالباقي (3.58%) انظر جدول (4) وعلى الصعيدين العربي و العالمي فقد بلغت الاهمية النسبية للصناعة التحويلية 15.7% في مجموعة الدول الصناعية، 9.9% في مجموعة الدول العربية للفترة (2004-2006) (26).

جدول (4): المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق لسنوات مختارة %

السنوات	1990	1995	2000	2005	2009
المساهمة النسبية للصناعة التحويلية	3.58	1.38	0.90	1.31	2.4

المصدر: محمد حسين كاظم الجبوري، حجم الانفاق الامثل في الاقتصاديات الربعية، رسالة دكتوراه (اقتصاد)، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، 2002، ص 104.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج:

هناك ارتفاع ملحوظ في هذا المؤشر خصوصا بعد عام 2000 يمكن تأويله لتحسن الظروف الاقتصادية والمعيشية للفرد العراقي خصوصا بعد تغيير النظام السياسي عام 2003. فقد تراوحت قيمة هذا المؤشر بين (369) دولار كحد ادنى عام (1995) و (3632) دولار كحد اعلى عام (2010) انظر جدول (5) الاتي:  
جدول (5): متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للفترة (1995-2010) (دولار)

السنوات	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط نصيب الفرد من الناتج	369	871	1296	1891	2501	3376	3031	3632

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص.

3- الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) (اسعار ثابتة):

وعلى صعيد الناتج المحلي الاجمالي (اسعار ثابتة) (لعام 1980) فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في العراق (3.5%) للفترة (1990-2000)، وكان معدل النمو سالبا (-0.9%) للفترة (2001-2009) ، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.05%) خلال المدة الاجمالية (1990-2009) انظر جدول (6).

جدول(6):معدل نمو الناتج المحلي المحلي الاجمالي في العراق (1990-2009)

المدة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %
2000-1990	3.5
2009-2001	-0.9
2009-1990	0.05

المصدر: -البنك المركزي العراقي -الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث -المجاميع الاحصائية لسنوات مختلفة  
-وزارة المالية دائرة الموازنة العامة

المبحث الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق:

في هذا المبحث سوف يتطرق الباحث إلى اهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق ، مع توضيح للبنية التحتية للمعلومات فيه وواقع نظامه التعليمي وعلى النحو الآتي:

اولاً: النظام التعليمي القائم:

١- الالتحاق بالمستويات التعليمية والمقبولين في الدراسات العليا وعدد الاساتذة :

بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الاساسي في العراق نسبة 85% من اجمالي التعليم ،بينما بلغت نسبة الملتحقين في مرحلة التعليم الثانوي 25%-48% (27)، اما نسب الملتحقين بالمستوى التعليمي الثالث والذي يوضحه جدول ( 7 ) فقد بلغت ( 11.5 % ) عام (1986) ، ( 10.5 % ) عام 1996 و ( 13.6 % ) عام 2000 وهي ادنى من نسب الالتحاق بالدول المتقدمة، اما على صعيد المقبولين في الدراسات العليا فقد بلغ معدل نمو المقبولين ( 21 % ) خلال المدة ( 1990-2000 ) ومعدل نمو الخريجين منها ( 12.8 % ) و معدل نمو عدد الاساتذة في الدراسات العليا ( 1.4 % ) ،بينما كان معدل النمو ( 55.6 % ) ، ( 0.05 % ) . ( 0.07 % ) للمؤشرات الثلاثة المذكورة على التوالي خلال المدة (1990-2009)، بينما غالبية معدلات نمو هذه المؤشرات كانت سالبة خلال المدة (2001-2009) .  
جدول( 7 ) :نسب الالتحاق بالمستوى التعليمي الثالث في بلدان مختارة للفترة(1985-2000) %

الدولة	1985	1996	2000
العراق	11.5	10.9	13.6
الدول النامية	6.8	30	-
الدول المتقدمة	32.9	33	-

المصدر: -كتاب الاحصاء السنوي لليونسكو للسنوات المذكورة

-تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة للسنوات المذكورة.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 ص254.

جدول(8):معدل نمو المقبولين في الدراسات العليا وعد الخريجين في الدراسات العليا وعدد الاساتذة في الدراسات العليا

المدة	عدد المقبولين في الدراسات العليا	عدد الخريجين في الدراسات العليا	عدد الاساتذة في الدراسات العليا
2000-1990	21	12.8	1.4
2009-2001	-2.2	-1.7	11.6
2009-1990	55.6	0.05	0.07

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء التقارير الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.



## 2- الانفاق على التعليم:

بلغ الانفاق على التعليم في العراق (89.4) مليون دينار عام (1990) لينخفض إلى (4.06) مليون دينار عام (1995) يمكن تأويله لظروف الحصار الاقتصادي انذاك بينما كان (27.28) مليون دينار عام (2000)، و (131.66) مليون دينار عام (2009)، وبلغ معدل نمو الانفاق على التعليم ( كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ايضا مقدار سالباً في فترة ما قبل عام (2000) بلغ ( -10.2 % ) بالنسبة للانفاق على التعليم و ( -15 % ) للانفاق ( كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمدة (1990-2000)، بينما كان معدل النمو (15.7 %) و (22.6 % ) على التوالي للمدة (2001-2009) و على صعيد المدة الاجمالية (1990-2009) كان هناك معدل نمو سالب للانفاق على التعليم كنسبة من الناتج ( -0.11 % ) في حين كان معدل نمو الانفاق على التعليم ( 0.08 % ) خلال الفترة نفسها، وكما يوضحه جدول (9) الاتي:

جدول ( 9 ) : الانفاق على التعليم ومعدل نموه في العراق للفترة (1990-2009) (مليون)

الانفاق على التعليم الجامعي والعالي	السنوات	
89.4	1990	
4.06	1995	
27.28	2000	
118.35	2005	
131.66	2009	
معدل النمو:		
الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	نققات التعليم العالي	المدة
-15	-10.2	2000-1990
22.6	15.7	2009-2001
-0.11	0.08	2009-1990

المصدر : المصدر نفسه اسفل جدول ( 7 ) الساب

## 3-: الانفاق على البحث والتطوير: (R &D)

بلغت نسبة الانفاق على البحث والتطوير ( كنسبة من الدخل القومي) في العراق ( 0.04 ) عام (1992) و ( 0.4 ) عام (1996) ( 28 )، وهي نسب قليلة اذا ما قورنت بنسب الانفاق على البحث والتطوير في الدول المتقدمة التي تم التطرق لها في المحور السابق من البحث.

## 4- عدد البحوث المنجزة والمخططة:

كان عدد البحوث المخططة والمنجزة خلال العام (2005-2006) في الجامعات وهيئة التعليم التقني هي الاعلى اذ بلغت (14323) بحثاً مخططاً و ( 9222 ) بحثاً منجزاً، بينما سجل عدد البحوث المنجزة والمخططة عام (2007-2008) ادنى حد له، ( 55 ) بحثاً منجزاً و ( 774 ) بحثاً مخططاً وكما موضح في الجدول الاتي.:

جدول ( 10 ) : عدد البحوث المخططة والمنجزة وحسب الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني لسنوات مختارة

السنوات	البحوث المخططة	البحوث المنجزة
2001-2000	10444	8606
2006-2005	14323	9222
2007-2006	10763	7420
*2008-2007	870	595
*2009-2008	774	55

المصدر: داود عبد الجبار احمد، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية، الاستثمار في التعليم العالي والجامعي  
انموذجاً، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد، 2010 ص80  
\*باستثناء هيئة التعليم التقني

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -دائرة البحث والتطوير -قسم الاحصاء.

5-مشتركو الهاتف المحمول:

بلغ عدد مشتركو الهاتف المحمول في العراق لكل مئة شخص من السكان ( 64.2 ) عام (2009)، بينما بلغ عدد مشتركو الهاتف المحمول لكل مليون شخص (19.7) للعام نفسه ( انظر جدول 11) في حين بلغ عدد الهواتف الثابتة ( بالالف )، 618 هاتف وعدد الهواتف المحمولة (بالالف ) 1600 هاتف عام 2004 ( 29).

6-مستخدمو الانترنت وعدد مواقع الانترنت:

اذ بلغ عدد مستخدموا لانترنت لكل(مئة شخص) في العراق ( 101 ) عام 2009، انظر جدول (11)، في حين كان مجموع مستخدمي هذه الخدمة عام 2004 ( 613000 ) مستخدم، و بلغ مجموع مواقع الانترنت (2400) موقع للعام نفسه (30).

جدول (11) : مشتركو الهاتف المحمول ومستخدمي الانترنت في العراق عام ( 2009 )

مستخدمي الانترنت(لكل مائة شخص)	مستخدمي الانترنت(لكل مائة شخص)	مستركو الهاتف المحمول (لكل مليون شخص)	مستركو الهاتف المحمول (لكل مائة شخص)
101	2400	19.7	64.2

المصدر: محمد انس ابو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد 1، (2012).

(\*) : عدد مواقع الانترنت عام 2004، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2010.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتحول العراق نحو الاقتصاد المعرفي:

يسعى العالم حالياً لجعل المعرفة ارضية للمستقبل، وتطويعه لتوفير الحاجات الاكثر الحاحا وضرورية ولخدمة الاقتصاد بشكل عام وترسيخ هذه الثقافة التي هي ثقافة المستقبل عبر الابحاث والدراسات ومراكز العلم والمعرفة ويرى العلماء ان ادخال تكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية السريعة هي السبيل المؤدي إلى الرقي المنشود بل وتعديل طابع الوراثة والاستنساخ وتعديل النوع الذي سارت عليه البلدان النامية ومنها العربية سنوات طويلة من الزمن وتطوير مهارات التفكير بدلا من التلقين والاعادة، وربط العلم بالمهارة والمعرفة، ان المستقبل غير منظور بل وغير متناهي يحكمه قانون التغيير والصرورة فمن المستحيل ان يكون



الماضي حاضرا او مستقبلا ولكن يمكن تطويع المستقبل اعتمادا على الحاضر والماضي ،فالمستقبل هو الحصيصة المترامية لاحداث والتغيرات النابعة من المجتمع او الموافدة اليه ،وان استشراف المستقبل هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما(31) ان العراق كدولة نامية وضمن مجموعة الاقطار العربية يعاني من فجوة رقمية بسبب الهوة الكبيرة بينه وبين الاقطار المتقدمة في اطار ثورة المعلومات والاتصالات ،اضف إلى ذلك فان البنية التحتية للمعلومات في العراق لاتزال ضعيفة للقيام بعمليات الاتصال الرقمي عبرالانترنت ،وان الاهتمام بالتكنولوجيا كما ونوعا لم يكن بالمستوى المطلوب بل الانشغال يكون بامور اقتصادية اخرى تأخذ اهتماما اكبر من الاهتمام بالمعرفة والمعلومات ،ايضا ان المنظومة التعليمية في العراق لاتملك المرونة الكافية لمواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية العالمية ،وتفتقر إلى المهارة للالمام بالنواتج المعرفية والبرامجيات الجاهزة ،وان التفاعل بين المنظومة المعرفية والاقتصادية ضعيف ،ويقترح الباحث بناء ستراتيجية وطنية في المجال المعرفي والمعلوماتي تعطي اهمية اكبر لرأس المال الفكري وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة المعلومات ،واعطاء حصة اكبر في الموازنة العامة لهذا المجال صحيح ان هناك بوادر ملموسة في اجراء بعض الخدمات السريعة والمعاملات عبر الانترنت وزيادة ملحوظة في مستخدمي الانترنت إلا إن ذلك بحاجة للتفعيل والتطوير ،بوصف أن العراق مستهلك للمعرفة وليس منتجا لها وعليه يقترح الباحث كروية مستقبلية للعراق مايلي:

- 1-اصلاح البنية الاقتصادية في العراق بما يتلاءم ومتطلبات اقتصاد المعرفة مثل بناء صناعات منتجة للسلع الراسمالية والوسيطه وذات الكثافة التكنولوجية العالية.
- 2-تفعيل البنية التحتية للمعلومات بزيادة استخدام الاجهزة والبرامجيات والهواتف النقالة ومستخدمي الانترنت والمواقع الالكترونية والتعامل الرقمي بين افراد المجتمع ، واجهزة الاتصال السريع.
- 3- ايجاد روابط مشتركة بين البنية الاقتصادية والمعرفية وتطويع المعرفة لخدمة الاقتصاد وجعل القطاعات الاقتصادية مستندة إلى المعرفة في جميع الانشطة الاقتصادية والفعاليات لديها.
- 4- تنمية وتدريب الكوادر البشرية على تشغيل الاجهزة والبرامجيات داخل القطر وخارجه وتعليمها للأخرين وفتح مراكز للتعليم المتسلسل على هذه الاجهزة والبرامجيات (أي خلق قاعدة معرفية ومعلوماتية) .
- 5- تفعيل الاستثمار في المعرفة وصناعة المعرفة وزيادة التخصيصات لهذا الجانب لإرساء أسس انتاج المعرفة بدلا من استيرادها .
- 6- الاهتمام بمنظومة التعليم وجعلها تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب المعارف التكنولوجية والفنون الانتاجية المعتمدة في الاقتصاد .
- 7- الاستفادة من الخبرة الاجنبية والتجارب الدولية في حقل المعرفة والتعاقد مع متخصصين وفنيين وعلماء في هذا المجال ؛ لاعداد طليعة وطنية يمكن الاعتماد عليها في التغيير المستقبلي.

#### الاستنتاجات والتوصيات:

##### اولا: الاستنتاجات:

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1-يعد الاقتصاد المعرفي ( Knowledge Economics ) من المفاهيم بل ومن الموارد الاستيرتياجية الهامة في الاقتصاد ،ذلك كونه اقتصاداً قائماً على التقانة والمعلوماتية والانتاجية المرتفعة ،وقد تمت دراسته قبل الكثير من

الباحثين وقوفا على ابعاده ومزاياه والاستفادة منها في التطبيق الاقتصادي العملي، وقد ارتبطت بهذا المفهوم بمفاهيم اخرى مثل مجتمع المعلومات ورأس المال الفكري والمعرفة وغيرها.

2- هناك تحديات ومشاكل تحول دون تحول الاقطار النامية والعربية نحو الاقتصاد المعرفي منها مثلا الفجوة الرقمية الكبيرة بين الاقتصادات العربية والمتقدمة وغياب البنية التحتية للمعلومات في الاقطار العربية والافتقار للمهارات والموارد المادية والبشرية اللازمة وجمود انظمة التعليم وضعف الانفاق على البحث والتطوير والتعليم بصورة عامة مع عدم توفر بيئة اقتصادية ملائمة في هذه الدول.

3- هناك اختلاف واضح لمكونات البنية التحتية للمعلومات فيما بين الاقطار المتقدمة والعربية مثل عدد الهواتف المحمولة ومستخدمي الانترنت وعدد مواقع الانترنت تم الوقوف عليها من خلال تقارير المنظمات الدولية كتقارير البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية .

4- هناك تباين ايضا في متغيرات البنية الاقتصادية الملائمة في العراق كالناتج المحلي الاجمالي ( G.D.P ) ، اذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ( 3.5 % ) للمدة ( 1990-2000 ) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، تراوح بين ( 3653-369 ) دولار للمدة ( 1995-2010 ) ، واسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي . اذ بلغت ( 3.8 % ) عام 1990 و ( 2.4 % ) عام 2009 .

5- عدم وجود تفاعل بين البنية الاقتصادية العربية والمعرفة أي عدم وجود ارضية مادية لاعتماد المعرفة وتطبيقها في الاقتصادات العربية وبشكل نسبي، اذ ان هناك بوادر في الاقطار العربية ومحاولات واعدة بهذا الاتجاه بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة.

6- يشترك العراق مع مجموعة الاقطار العربية بالسماوات الاقتصادية والمعلوماتية المذكورة سلفا، وبدرجة اكبر احيانا لاعتماده الكبير على عوائد البترول وانخفاض الاهمية النسبية للاستثمار ومنه الاستثمار المعرفي وارتفاع امعدلات لاستهلاك (نمط استهلاكي) على حساب الاستثمار وزيادة الاستيراد بشكل كبير وملوس الامر الذي يناقض متطلبات اقامة نظام للاقتصاد المعرفي الذي تم ذكر مقوماته في متن البحث.

#### ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ايجاد بيئة اقتصادية ملائمة تحتضن المعرفة ومتطلبات اقامتها في الاقطار العربية كزيادة اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي واقامة صناعات محورية تنتج سلع عالية المحتوى التكنولوجي .
- 2- ايجاد بنية تحتية للمعلومات وتفعيل دورها واصلاح انظمة التعليم العربية وجعلها انظمة تتسم بالمهارة وتتجاوب مع انظمة المعلومات والنواتج المعرفية وتكون قادرة على ادارة هيكل رأس المال المعرفي المتضمن الاجهزة والبرامجيات والحزم التكنولوجية وغيرها ،كي يكون هناك ارتباط قوي بين مخرجات التعليم والمؤسسات الاقتصادية .
- 3- اعتماد سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار
- 4- التركيز على قطاعات صناعية وخدمية محددة (الالكترونيات، المواد الجديدة.....).

#### المراجع العلمية المعتمدة:

- 1- الرزو حسن مظفر، الفضاء المعلوماتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص11
- 2- تقرير البنك الدولي للتطور العالمي، 1998، نيويورك، اميركا، جامعة اكسفورد، 1998، ص22.
- 3- هانس دايتز ايفر، مجتمع المعرفة والفجوة المعلوماتية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول العولمة، الثقافة، عدم التكافؤ، ماليزيا 19-21 اب 2002.



- 4- الرهيمي ،سعد خضير عباس ،الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ،كلية القانون جامعة بابل ،2013
- 5- الاسكوا ،مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،الامم المتحدة ،نيويورك ،2003.
- 6- نجم ، عيود نجم ،ادارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الاردن، (2008)ص184.
- 7- سلمان ،د.جمال داود، اقتصاد المعرفة، الاردن، ( 2009 )، ص16.
- 8- المجلة الاكاديمية الدولية ( U.S.A )، العدد الاول ( بدون تاريخ).
- 9- : p ,Walter W.Powell standford university ,California,2004 .
- 10- المصدر السابق نفسه، ص24-19.
- 11- الابراهيم ، يوسف حمد ،التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، ابوظبي، 2004، ص103-102.
- 12- Robert M.Grant:Forward a knowledge based theoryof the frame ,strategic management Journal,vol17,1996,p109-122.
- 13-: Tom Bakman,creating business value from knowledge management,in Ramon C.BBarquin et al.(Ed):knowledge management,management concept ., Virginia,2001,p54.
- 14- تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل ،المؤتمر العربي الثامن للمعلوماتية ،مصر، 1997، ص11.
- 15- كداوي ، محمد محمود، البيئة الرقمية بين سلبيات الحاضر وافاق المستقبل .الموصل ،2004.
- 16- Haag step and Keen Peter ,informations technology tomorrow advantage today ,Me Graw Hill Co,1996,p17.
- 17- قاسم ، د.عبد الرزاق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
- 18- ستيوارت ، توماس، ثروة المعرفة راس المال الفكري ،ترجمة علا احمد اصلاح ، 2001، ص34.
- 19- تلاوي، تسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة التنمية يتطلب معالجة متكاملة، مؤتمر عربي اسيا لمجتمع المعلومات ،بيروت ، ٢٠٠٣.
- 20- كداوي ، محمد محمود، البيئة الرقمية بين سلبيات الحاضر وافاق المستقبل .الموصل ، 2004( مصدر سابق ذكره).
- 21- Kurz, H. D., and Salvadori N. (1998). "Endogenous" growth models and the "Classical" tradition', in H. D. Kurz and N. Salvadori, Understanding 'Classical' Economics. Studies in Long-period Theory, London, pp. 66-89.
- 22- تقرير المنظمة الدولية للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) لعام 2010.
- 23- تقرير البنك الدولي ( WB ) لعام 2010.
- 24- من عمل الباحث اعتمادا على : التقارير الاحصائية السنوية -لسنوات متفرقة -الجهاز المركزي للإحصاء -العراق.
- 25- تقرير التنمية الانسانية العربية 2003 .
- 26- المصدر السابق نفسه.
- 27- :التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 .
- 28- international Telcommunication union .2010 .
- 29- المصدر السابق نفسه.
- 30- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية -الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2009.
- 31- عبد الله .د.جبار علي ،الليبرالية وافاقها المستقبلية ،كلية القانون جامعة الكوفة ، 2009.